

في كلمة على هامش المؤتمر.. سيتارامان:

الاقتصاد القطري يتسم بالاستدامة وسط تراجع أسعار النفط

المصرفي القطري إلى أكثر من 11% خلال الأشهر العشر الأولى عام 2015. وبعد قطاع الاستهلاك والمقاولات والخدمات من أهم القطاعات المساهمة في النمو.

وهناك المزيد من الفرص لتنويع مصادر الدخل، وبالإمكان الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات البنية التحتية والخدمات والصناعات التحويلية. وتتضمن المزايا الرئيسية في القطاع المصرفي المساهمة في التنويع والنموا الاقتصادي، وتعزيز القدرة على مقاومة الأزمات العالمية، واتخاذ الخطوات السريعة نحو التحول إلى الاقتصاد الرقمي.

وتناول الدكتور سيتارامان في حديثه المناطق الاقتصادية في دولة قطر. وقال: "لقد أنشأت قطر شركة "مناطق" من أجل تطوير وتشغيل ثلاث مناطق اقتصادية توفر البنية التحتية وفقاً لأعلى المعايير الدولية من أجل الوصول إلى مستويات جديدة من التنوع الاقتصادي وتعزيز نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والقطاع الخاص. وسيتم تدشين المرحلة الأولى من تطوير منطقة أم البحرين الاقتصادية في عام 2016".

وتطرق في ختام حديثه إلى الإستراتيجية التي انتهجهتها دولة قطر بفرض دفع النمو الاقتصادي وتعزيز التنوع وعدم الاعتماد على الصناعات المرتبطة بالنفط والغاز الأمر الذي عزز من استدامة الاقتصاد القطري وسط تراجع أسعار النفط.

وقد استعرض الدكتور سيتارامان رؤيته حول دور قطر في التنمية المستدامة وكذلك آخر المستجدات المتعلقة بمجتمع القمة العالمية للمناخ قائلاً:

"شهدت الدوحة انعقاد الدورة الثامنة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية خلال شهري نوفمبر وديسمبر 2012، وقد أسفر المؤتمر عن مجموعة من القرارات الحاسمة والفعالة.

هذا وتعد دولة قطر تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية التابعة للأمم المتحدة وكذلك المفاوضات الجارية المتعلقة بالتغييرات المناخية.

وقد اتفق المفاوضون في الدورة الحادية والعشرين للقمة العالمية للمناخ المنعقدة حالياً في باريس على خطة تهدف إلى الحد من انبعاثات الكربون العالمية والحد من ظاهرة الاحتباس الحراري، وهي تعد بمثابة خطوة حاسمة من ضمن الجهود الدولية للحد من الآثار السلبية الناتجة عن التغيرات المناخية، ويجري حالياً إبرام الاتفاق النهائي لهذه الخطة. هذا وقد وافقت الدول المشاركة في المؤتمر على المبادرة التي أطلقها المجلس العالمي للطاقة الشمسية في قمة باريس للمناخ. وقد تم إشراك المجلس العالمي للطاقة الشمسية في فعاليات القمة العالمية للمناخ.

واستعرض الدكتور سيتارامان الفرص الاستثمارية المتاحة في القطاع المصرفي، والاستقرار المالي، ومروره النظيم المحرفي، ونضج الأسواق المالية، والرؤية المناسبة، وبمبدأ الحوكمة السليمة".



سيتارامان متحدثاً في المؤتمر

بقيمة 15 مليار ريال في سبتمبر 2015. وقد بلغ معدل التضخم في قطر 1,7% في أكتوبر عام 2015 مقارنة بالعام السابق. هذا في تقرير التنافسية العالمية الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي، وتمثل نقاط بانخفاض الإيرادات المتاتية من الصناعات الهيدروكروبونية. وبالتالي فمن المتوقع أن ينخفض الفائض المالي بدرجة كبيرة في عام 2015 إلى 4,5% من الناتج المحلي الإجمالي. وقد قامت قطر بإصدار سندات

الى الدكتور ر. سيتارامان، الرئيس التنفيذي لبنك الدولة كلمة في مؤتمر يورومني قطر 2012 حول الديناميكيات المتغيرة واستدامة الاقتصاد القطري حيث قال: "وفقاً لتوقعات صندوق النقد الدولي الأخيرة، من المتوقع أن ينخفض النمو العالمي من 3,4% في عام 2014 إلى 3,1% في عام 2015 وذلك قبل أن يسجل ارتفاعاً إلى 3,6% في عام 2016".

ويعكس التراجع هذا العام التباطؤ المتزايد في الأسواق الناشئة، والذي يقابل ارتفاع متواضع في أنشطة الاقتصادات المتقدمة لاسيما في منطقة اليورو. وقد يشكل هذا التباطؤ في الاقتصادات الناشئة خطراً على التعافي الاقتصادي الضعيف الذي تشهده الاقتصادات المتقدمة.

هذا ومن الممكن أن تعاود مخاطر الانكمash ظهورها مرة أخرى بسبب التراجع الكبير في أسعار النفط والسلع الأخرى وبالتالي المساهمة في التباطؤ العالمي. وقد زادت فرص ارتفاع أسعار الفائدة هذا الشهر عقب اجتماع بنك الاحتياطي الفيدرالي.

وسلط الدكتور سيتارامان الضوء على الاقتصاد القطري قائلاً: "من المتوقع أن ينمو الاقتصاد القطري بأكثر من 4,7% هذا العام. وقد ارتفع إجمالي الناتج المحلي القطري بنسبة 4,8% في الربع الثاني من عام 2015، وذلك بفضل النمو القوي في قطاعات البناء والخدمات المالية وقطاع الضيافة".